دور الأسماك السطحية الصغيرة في التنمية بمدينة انواذيبو

سيدي أحمد ولد أحمد

مدرسة الدكتوراه: **المجال- الأرض- السكان**

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة انواكشوط العصرية

المقدمة:

تشكل المصايد البحرية مصدرا مهما لاقتصاديات الدول كما تُسهم في توفير مستلزمات الأمن الغذائي لسكان العالم في الوقت الحاضر، حيث تعمل على دعم الطلب المتزايد على اللحوم في ظل ارتفاع احتياجات الغذاء بسبب الضغط السكاني المتزايد. وتمثل الأسماك السطحية الصغيرة بموريتانيا موردا مهما ودعامة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

يعتمد اقتصاد موريتانيا بشكل كبير على تصدير السمك، حيث تمثل الأسماك 58% من صادرات الدولة، كما أن عائدات بيعها تمثل 10% من الناتج المحلي القومي و29% من الميزانية ونحو نصف مصادر العملة الصعبة. وأغلب هذه الأسماك تنتمي لمصايد الأسماك السطحية الصغيرة، مع العلم أن مدينة انواذيبو تضم أغلب الأنشطة المتعلقة بالصيد في موريتانيا.

يدر الصيد البحري ثروة كبيرة بقيمة مضافة في حدود 47 مليار أوقية، أي ما يعادل 175 مليون دولار أمريكي، حيث ساهم هذا القطاع بنسبة 5 إلى 9% من الناتج الداخلي الخام، أي ما يعادل 16% من مداخيل الميزانية و13% من مداخيل صادرات البلاد. يعتبر الصيد القطاع الأهم على مستوي التشغيل ولديه إمكانية كبيرة لخلق مزيد من الوظائف عن طريق الاستثمار في المنتجات البحرية والتسويق على المستوي المحلي، وبحسب التقديرات، فان قطاع الصيد التقليدي يمثل في الوقت الحاضر حوالي 90% من فرص العمل أي حوالي 10% من كميات الصيد، في حين أن قطاع الصيد الصناعي لا يوفر سوي 10% من فرص العمل من 90% من كميات الصيد، ويرجع

ذلك إلى مكننة هذه الصناعة وضعف نسبة التفريغ كمية الصيد، كذلك النسبة الضعيفة للموريتانيين المتواجدين على متن سفن الصيد الصناعية[1].

الإشكالية والهدف من الدراسة:

تتألف الأسماك السطحية الصغرى المستهدفة من قبل قطاع الصيد من الشنشار والسردين والسرد ينل والإسقمري والأنشوفة، وقد ارتفعت كميات الأسماك السطحية المصطادة منذ 1990م، من 200 ألف طن إلى ما يقارب مليون طن خلال 20 سنة. شهدت سنة 2011م أكبر كمية إنتاج من هذه الأسماك، وصلت إلى 1200000 ألف طن منها 550 إلى 600 ألف طن من السردين والسردينل و400 ألف طن من الشنشار و120 ألف طن من البلم و80 ألف طن والإسقمري والأصناف السطحية الأخرى، وترتبط هذه الوفرة في جزء منها بالزيادة في الكتلة الحيوية وإلى مدة إقامة هذه الأسماك السطحية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لموريتانيا بفعل تنوع الظروف البيئية.

يحقق الصيد الصناعي التي تضم مدينة انواذيبو أغلب أنشطته حوالي 90% من كميات الصيد، التي تشكل الأسماك السطحية الصغيرة الجزء الأكبر منها، وبصورة معتادة تصطاد البواخر الأجنبية الجزء الأكبر، وإن كان الأسطول الموريتاني تزايد بشكل معتبر منذ سنوات التسعينيات من القرن الماضي، وهكذا فإن الأساطيل الصغيرة للاتحاد الأوربي ودول الاتحاد السوفيتي سابقا تصطاد لوحدها 80% من الأسماك السطحية الصغيرة من المنطقة الاقتصادية الخاصة بموريتانيا. هذه الوضعية أسهمت بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على البلاد بصفة عامة والمدينة بشكل خاص. وهذا ما سنبرزه من خلال هذا البحث الذي اعتمد في جزء منه على الدراسة الميدانية، ومصادر أساسية لهذا القطاع، لتحقيق الأهداف الأساسية المتعلقة بتأثير الأسماك السطحية الصغيرة واستغلالها بشكل معقلن ومستدام ومن أجل المحافظة على دورها الريادي في التنمية بشكل عام في البلاد والمدينة بشكل خاص، لهذا سوف نحاول من خلال البحث الإجابة على جملة من التساؤلات آملين من وراء ذلك أن يمكننا البحث من الوصول إلى إجابات لها، هذه التساؤلات هي:

أولا: ما هي أهمية الأسماك السطحية الصغيرة بالتنمية بالبلاد ومدينة انواذيبو بشكل خاص؟

---

[1] وزارة الصيد والاقتصاد البحري، مصلحة الإحصائيات، 2017م.

ثانيا: ما هو الدور الاقتصادي الذي تلعبه هذه المصايد البحرية، والدور الذي تلعبه حاليا بالمنطقة، وما هي الآفاق المستقبلية لهذا الدور التنموي في البلاد ومدينة انواذيبو بشكل خاص؟

الفرضيات:

لتناول هذه الإشكالية بشكل صحيح، ومن أجل تحقيق أهداف البحث انطلقنا من الفرضيات التالية:

- **ساعد غني المصايد البحرية الموريتانية** بالثروة السمكية إلى تسارع وتيرة تطور قطاع الصيد خاصة فى انواذيبو وتزايد المنشآت الصناعية في السنوات الأخيرة المتعلقة بالصيد السطحي، مما نجم عنه تزايد أساطيل الصيد الأجنبية في المياه الموريتانية.
- **ساهم قطاع الصيد بصفة كبيرة في توفير الكثير** من فرص العمل للمواطنين، ويعود ذلك إلى الأولوية الكبيرة التي أعطيت له من طرف السلطات، بهدف تنميته وترقية النشاطات الملحقة به، حيث قامت الدولة بإنشاء وحدات صناعية للتصدير والمعالجة والتبريد، كما قامت بإنشاء أسطول صيد وطني صناعي، وإنشاء معاهد للبحث والتكوين البحري.
- **أدى تسارع وتيرة الصيد في المصايد الموريتانية** إلى بروز عدة مشاكل صعبة، تمثلت في الضغط على بعض الأحياء البحرية مما جعلها عرضة للانقراض، هذا مع مظاهر التلوث البحري التي أصبحت تتعرض لها المحميات الطبيعية والمصايد البحرية، التوسع المجالي والسكاني لمدينة انواذيبو، بالرغم من كل الجهود المبذولة في سبيل المحافظة على هذه المصايد السمكية إلى أنها لم ترقي إلى الدور المطلوب.

دواعي اختيار موضوع البحث:

من أهم أسباب اختيار هذا الموضوع:

- **ميول الباحث ورغبته في البحث** في هذا الموضوع الهام وما يرتبط به من مشكلات بيئية خطيرة لها انعكاسات سلبية كبيرة على اقتصاديات الدول التي تعتمد على هذا القطاع الحيوي.
- **الأهمية الكبيرة لهذه المصايد البحرية السطحية**، وما توفره من إمكانيات كبيرة ساهمت في دفع عجلة التنمية في البلاد، وكذلك المساهمة في تنمية مدينة انواذيبو على جميع المستويات الخ، مما يستوجب على الجميع المساهمة في الحفاظ عليها من كافة العوامل التي تؤثر عليها، وتضر بمواردها الطبيعية.
- **قلة الدراسات الجغرافية المتعلقة بالجانب البيئي**، خاصة في مجال قطاع المصايد البحرية.

- **صعوبات البحث:**

لقد واجهت الباحث عند قيامه بانجاز هذا البحث عدة صعوبات وعراقيل تمثلت في:

- قلة الدراسات الأكاديمية الخاصة بهذا الموضوع؛
- نقص المراجع والمصادر خاصة المحررة باللغة العربية؛
- صعوبات النزول للميدان وما يترتب عن ذلك من تكاليف؛
- امتناع بعض المؤسسات عن إعطاء بعض المعلومات الهامة.

مع ذلك حاولنا تذليل تلك الصعوبات من خلال الدراسة الميدانية وجمع المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع.

- **منهجية البحث:**

من أجل الإلمام بكافة جوانب الموضوع والتحكم في مختلف جوانبه، ومن أجل الإجابة على الأسئلة المذكورة سابقا، قمنا باستخدام المنهج التحليلي العلمي، مر البحث عبر ثلاثة مراحل أساسية:

- **المرحلة الأولى:** اعتمد الباحث على البحث المكتبي، الذي تمثل في جمع أهم ما يمكن الحصول من المذكرات والمقالات والجرائد الخاصة التي تعالج هذا الموضوع من كافة الجوانب، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى قلة المراجع الأكاديمية المحررة بالعربية، التي تتناول المصايد البحرية السطحية من أهمها:

مذكرة ماجستير تحت عنوان، حماية المصايد البحرية من التدهور، دراسة حالة موريتانيا، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، سنة 2008م

بالإضافة إلى الدراسات والنشرات والدوريات التي يصدرها المعهد الوطني لبحوث المحيطات والصيد، وزارة الصيد والاقتصاد البحري، وزارة البيئة والتنمية المستديمة.

- **المرحلة الثانية:** هي المرحلة الميدانية حيث تعتبر أساس الدراسة، لأنها تبرز الواقع الحقيقي للمشكل المدروس، وقد اعتمد الباحث في هذه المرحلة على الاتصال بمختلف الهيئات والمؤسسات المعنية بهذا القطاع خاصة المعهد الوطني لبحوث المحيطات والصيد، وزارة البيئة والتنمية المستديمة، البحري، وزارة الصيد والاقتصاد البحري، وقد لقينا من بعض مسئولي هذه المؤسسات والهيئات بعض المساعدة، خاصة المعهد الوطني لبحوث المحيطات والصيد، حيث زودونا بكافة المعلومات المتوفرة لديهم، هذا إضافة إلى جانب التحقيق الميداني المتمثل في استمارة البحث

المتعلقة بالصيد في مدينة انواذيبو، حيث تم أخذ عينة من 510 أشخاص يعملون في هذا القطاع، عمل مقابلات وأخذ صور من الميدان...

- **المرحلة الثالثة:** تتمثل هذه المرحلة في تحليل كافة المعطيات المتحصل عليها، فرز وتحليل الاستمارة عن طريق البرنامج الإحصائي **IBM SPSS STATISTICS 20**، حيث قمنا بتمثيلها وكتابتها في جداول وعناوين ثم معالجتها من خلال الأشكال البيانية والخرائط. وذلك من أجل تسهيل عملية التحليل والربط بين مختلف مراحل الدراسة، تم تقسيم البحث إلى مقدمة أساسية ومحاور، بالإضافة للخاتمة والتوصيات والمراجع من أجل الإلمام بمختلف جوانب البحث.

المحور الأول: تأثير مصايد الأسماك السطحية على مدينة انواذيبو

ساهم قطاع الصيد السطحي بصفة كبيرة في مدينة انواذيبو بتوفير الكثير من فرص العمل للمواطنين وبالدفع بعجلة التنمية بالمدينة، ويعود ذلك إلى الأولوية الكبيرة التي أعطيت له من طرف السلطات، بهدف تنميته وترقية النشاطات الملحقة به، حيث قامت الدولة بإنشاء وحدات صناعية للتصدير والمعالجة والتبريد، كما قامت بإنشاء أسطول صيد وطني صناعي، وإنشاء معاهد للبحث والتكوين البحري. وقد أعطت هذه العوامل نتائج كبيرة تمثلت في تسارع وتيرة القطاع بمدينة انواذيبو، وتأثير ذلك على المدينة والسكان والعمالة وتأثيره أيضا على الوسط الطبيعي.

الجدول(1) تأثير قطاع الصيد السطحي بالمدينة

تأثير القطاع	النسبة %
تسارع وتيرة القطاع وتطوره بالمنطقة	59,2
تأثيره على المدينة والسكان	17,6
تأثيره على العمالة	11,8
تأثيره على الوسط الطبيعي	11,4

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الدراسة الميدانية

الشكل (1) نسبة تأثير قطاع الصيد بمنطقة انواذيبو

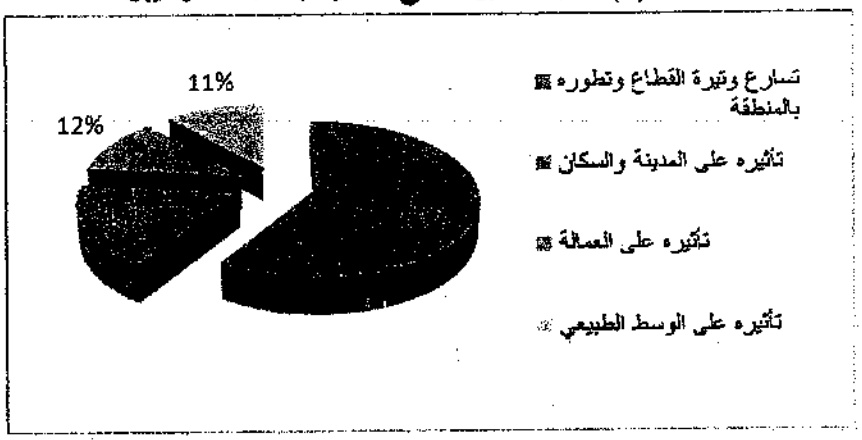

يتبين من خلال الجدول(1) والشكل (1) أن تأثير المصايد السمكية خاصة مصايد الأسماك السطحية الصغيرة بالمنطقة، يبدو واضحا من خلال تسارع وتيرة القطاع وتطورها بالمدينة، حيث وصلت نسبة التأثير 59% نتيجة انتشار مصانع وأساطيل الصيد السطحي وعائداتها المالية الكبيرة الخ، يلي ذلك تأثيره على المدينة من خلال توسع مجالها الحضري وتطور عدد سكانها بنسبة 18%، ثم استقطاب العمالة المجربة وغير المدربة وأيضا العمالة الأجنبية بنسبة 12% ثم الوسط الطبيعي بنسبة 11% وذلك راجع لتطور القطاع ومخلفاته الكثيرة مثل مجاري مياه صرف الشركات ومخلفات الصيد والموانئ البحرية الخ.

1- تأثير الأسماك السطحية الصغيرة على توسع المجال الحضري للمدينة والسكان:

شكل النمو الحضري لمدينة انواذيبو نقطة تحول كبيرة على مستوى المراكز العمرانية الحضرية الموريتانية، حيث شهدت تطورا حضريا لافتا خلال مراحل متعددة من مسار نموها الحضري، نتيجة لمواردها الاقتصادية الكبيرة، خاصة قطاع الصيد البحري، وقد رافق هذا التطور عدة تحولات مجالية حضرية حيث ظلت مدينة انواذيبو تنمو وتتطور بدون خطط عمرانية واضحة المعالم تطبعها العشوائية والارتجال في بعض الأحيان لعل هذا ما يفسر النمو العشوائي للمدينة، فقد أصبحت ظاهرة انتشار الأحياء العشوائية من أهم المظاهر العمرانية للمدينة خلال مراحل طويلة من تاريخها مما يوحي بغياب خطط عمرانية وآليات لضبط توسع المدينة وهو ما أحدث خللا في تركيب المدينة العمرانية وهو ما استدعى لاحقا القيام بإعادة هيكلة الأحياء العشوائية، وإيجاد آليات جديدة، لضبط المجال الحضري للمدينة، وتراعي التطورات المستقبلية.

1-1- توسع المجالي للمدينة وإعادة هيكلة الأحياء العشوائية

خلق تدهور الأوضاع المعيشية في المناطق الريفية، إضافة إلى استمرار الجفاف منذ سنوات السبعينات، وتركز الخدمات العامة وفرص العمل في الوسط الحضري هجرة مفرطة نحو كبريات المراكز الحضرية في البلاد.

تسبب هذا النزوح في تزايد كثافة السكان ونمو كبير في المناطق الحضرية، وخاصة في المدينتين الرئيسيتين نواكشوط و انواذيبو، فقد ارتفع عدد سكان داخلت انواذيبو من 5283 نسمة سنة 1962م إلى 21900 نسمة 1977م[1] وتعزى هذه الزيادة الكبيرة إلى موجات المهاجرين القادمين نحو المدينة هربا من الجفاف، وفي سنة 1988م تضاعف عدد سكان المدينة بشكل سريع حيث بلغ 63031 نسمة بمتوسط زيادة سنوية بلغ 9,373% لتنتقل من المرتبة الخامسة إلى المرتبة الثانية حسب التسلسل الهرمي العمراني الجديد، وفي تعداد 2000 بلغت 79516 نسمة لتصل 123232 نسمة في تعداد 2013م(تمثل مدينة انواذيبو 90% من هذا الحجم) بمعدل يفوق معدل النمو القومي الذي بلغ 3,53% بين 2000 و2013م[2].

أدى هذا الوضع إلى عجز كبير في المرافق والخدمات الحضرية الأساسية، وهو ما أعطى الفرصة لإقامة مستوطنات غير قانونية تطبعها العشوائية والعفوية وتمتاز بوضعها الهش والغير آمن. وفي هذا السياق جعلت السلطات العمومية القضاء على الأحياء العشوائية من أبرز أولوياتها وهدفا أساسيا في سياق تحديث السياسات الحضرية وخاصة في المدن الرئيسية، ووفقا للمبادئ التوجيهية لهذه السياسة فإن الجهات المعنية تعكف على إعداد برنامج شامل لإعادة هيكلة الأحياء العشوائية في مدن نواكشوط، انواذيبو، روصو، كيهيدي.

تأتي هيكلة الأحياء العشوائية لمدينة انواذيبو كونها أهم المراكز الحضرية الوطنية والواجهة الاقتصادية للبلاد، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي، وقد شملت إعادة الهيكلة

---

[1] Stratégie de développement de la ville de Nouadhibou, novembre 2000, p.36.

[2] سيد أحمد باهن، الديناميكية المجالية لمدينة أنواذيبو، رسالة ماستر، ص 37.

المناطق المتضررة وهي أحياء: الغيران، بغداد 3، جناح بغداد (لمقيطي) وتشاركا إضافة إلى المساكن العشوائية المنتشرة، وهي عبارة عن جيوب تنتشر في الحدائق والساحات العمومية.

يدخل هذا المشروع كجزء من برامج الدولة التي تستهدف محاربة الفقر، ويقترح إعادة هيكلة الأحياء العشوائية وتحسين نوعية ومستوى معيشة المواطنين في المدن الرئيسية والثانوية في البلاد في موريتانيا، ويحدد هذا البرنامج الطموح والشامل جملة من الأهداف للقضاء على الأحياء العشوائية ومن أبرز أهدافه الرئيسية:

تحقيق استفادة المواطنين من ملكية الأراضي وتحسين البنية المعيشية للسكان من خلال توفير الخدمات الأساسية الضرورية(توفير الماء والكهرباء، الصرف الصحي، الطرق والنقل، الصحة والتعليم) ودمج الأحياء العشوائية في النسيج الحضري والمساهمة في امن السكان من خلال وحدات سكنية ملائمة.

لقد تم إسناد مشروع هيكلة الأحياء العشوائية لمدينة انواذيبو إلى الشركة الوطنية لاستصلاح القطع الأرضية وتطوير الإسكان والترقية والتسيي(إسكان) وذلك بموجب اتفاقية صدرت بتاريخ 25 فبراير 2008 وقد تم تنفيذ هذا المشروع وفق مرحلتين هما:

مرحلة الدراسة: وشملت إحصاء سكان المناطق العشوائية، وانجاز الدراسات الفنية اللازمة لإعادة هيكلة الأحياء العشوائية بالإضافة إلى خطة العمل وخطة إعادة التوطين.

مرحلة التنفيذ: وشملت إعداد وتهيئة منطقة إعادة التوطين، إنشاء مركز صحي من فئة (ب)، إنشاء مدرستين للتعليم الابتدائي، وتزويد المنطقة بمياه الشرب وتغذيتها بالتيار الكهربائي[1].

المحور الثاني: دور مصايد الأسماك السطحية الصغيرة في التنمية الاجتماعية

يعتبر الصيد القطاع الأهم على مستوي التشغيل ولديه إمكانية كبيرة لخلق مزيد من الوظائف عن طريق الاستثمار في المنتجات البحرية والتسويق على المستوي المحلي، وترقية التشغيل والرفع من المساهمة في الأمن الخ... وقد ارتفعت العمالة البحرية المباشرة من 36 ألف عامل إلى 60 ألف عامل، أي بنسبة زيادة قدرها 66.7%، والعمل جار في إجراءات دمج المزيد من البحّارة، لاسيما في قطاع الصيد التقليدي وبحسب التقديرات، فإن قطاع الصيد التقليدي يمثل في الوقت الحاضر

[1] سيد أحمد باهن، الدينامكية المجالية لمدينة انواذيبو، مرجع سبق ذكره، ص 37.

حوالي 90% من فرص العمل أي حوالي 10% من كميات الصيد، في حين أن قطاع الصيد الصناعي لا يوفر سوي 10% من فرص العمل من 90% من كميات الصيد، ويرجع ذلك إلى مكننة هذه الصناعة وضعف نسبة التفريغ كمية الصيد، وكذلك النسبة الضعيفة للموريتانيين الموجودين على متن سفن الصيد الصناعية[1].

ومن أجل الرفع من قيمة هذا القطاع في مجال التشغيل تم التوقيع على اتفاقية بين الصندوق الوطني للتأمين الصحي والاتحادية الوطنية للصيد تتعلق بالتأمين الصحي للصيادين التقليديين. استفاد قرابة 2300 بحار تقليدي من الضمان الصحي لأول مرة، وتلزم هذه الاتفاقية الصندوق الوطني للتأمين الصحي والاتحادية الوطنية للصيد بتحسين ظروف عمال الصيد التقليدي فيما يتعلق بالتغطية الصحية وذلك مع التقيد بالقوانين المعمول بها في مجال التأمين الصحي وأحكام النظام الأساسي الاتحادية الوطنية للصيد. وقد أشرف على توقيع الاتفاقية السلطات الوطنية ممثلة في وزير الصيد والاقتصاد البحري والي داخلت انواذيبو. وتشمل التغطية الصحية حسب الاتفاقية التي تم توقيعها إلزام الصندوق والاتحادية الوطنية للصيد بتحسين ظروف عمال الصيد التقليدي فيما يتعلق بالتأمين الصحي. مع العلم أن الصندوق الوطني للتأمين الصحي منذ سنة 2007م كان خاصا بموظفي الدولة ليتسع بعد ذاك ليشمل القطاع الخاص والصيد الصناعي والمهن الحرة واليوم تضاف إلى تلك القطاعات قطاع الصيد التقليدي، الذي كان يعد من أهم المطالب المطروحة من طرف الصيادين التقليديين، مما يساهم بلا شك في تحسين الظروف الصحية والاجتماعية للصيادين التقليديين[2]. حيث أصبح الكثير منهم له علاقات جيدة مع السفن التي يشترون منها معدات مختلفة مثل الشباك والأسماك والمازوت الخ، وتتم العملية على متن السفن في عرض البحر، ثم يقومون ببيعها في الميناء، كما يعمل بعضهم كوسطاء بين شركات الصيد والبعض الآخر في النقل البحري[3]، وقد استفاد هؤلاء استفادة كبيرة انعكست على حياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

---

[1] وزارة البيئة، أطلس بحري، مرجع سبق ذكره، ص 56

[2] اتحادية الصيد التقليدي بانواذيبو.

[3] مقابلة مع علي ولد أمبارك قبطان يعمل في النقل البحري 2019م.

من خلال الدراسة الميدانية في ميناء خليج الراحة، نلاحظ أن نسبة من يملكون فيلا حديثة من عمال ميناء خليج الراحة وصلت إلى 9.52% وهي نسبة مرتفعة خاصة إذا علمنا أن هذا الميناء أنشئ سنة 1996م مقارنة بميناء الصيد الصناعي الذي أنشئ سنة 1955م. والشكل التالي يبين ذلك.

الشكل(2) نسبة نوعية السكن بالنسبة لعمال ميناء خليج الراحة

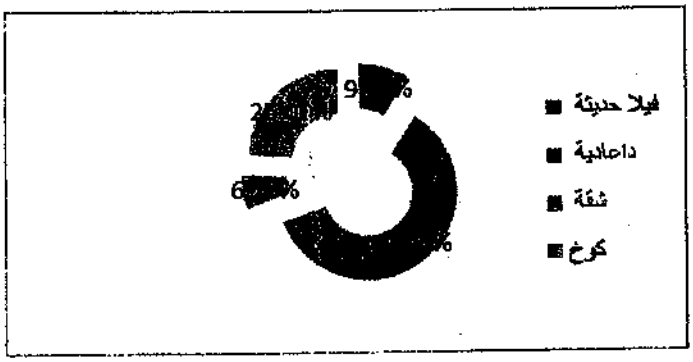

أما نسبة من يملكون أكواخا فإنها تنخفض إلى 25%، وذلك عائد أيضا إلى مستوى الدخل الذي كلما ارتفع زادت القدرة على امتلاك فيلا حديثة أو دار عادية، حيث بلغت نسبة من يمتلكون مساكن عادية 61,90%.

ترتفع نسبة ملكية المساكن نسبيا بالنسبة لعمال ميناء الصيد التقليدي بانواذيبو رغم عدم استقرار نسبة كبيرة من عمال ميناء الخليج مقارنة مع عمال الميناء المستقل بلغت نسبة الملكية 75.30% لعمال ميناء انواذيبو المستقل مقابل 57.14% لعمال الميناء الآخر. وترتفع نسبة المؤجرين من عمال ميناء خليج الراحة لتأكد لنا أيضا ما أشرنا إليه سابقا فيما يتعلق بعدم استقرار عمال هذا الميناء، حيث بلغت نسبة المؤجرين للمنازل 28.57 % مقابل 13.30% لعمال الميناء المستقل.

الشكل(3) و(4) نسبة امتلاك المساكن عند عمال الصيد بمدينة انواذيبو

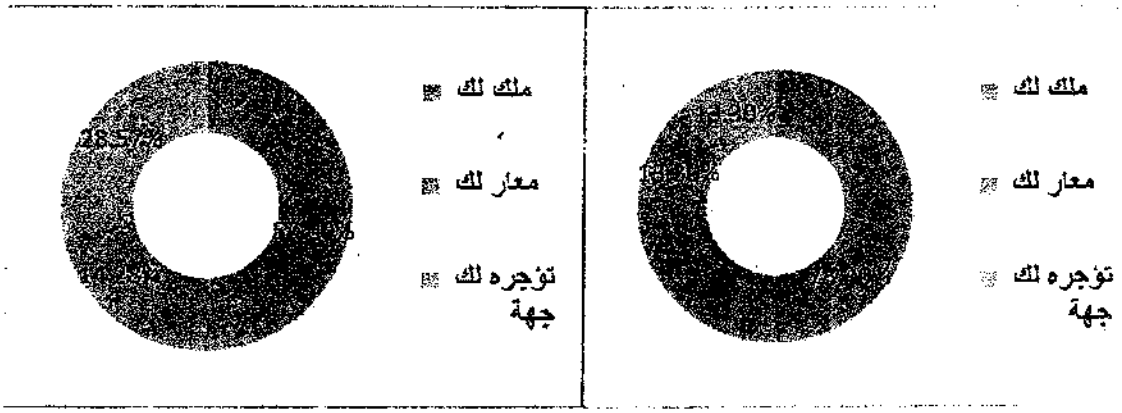

2-1 – توزيع الأسماك والمساهمة في الأمن الغذائي:

لقد تم تشجيع العديد من المبادرات المتعلقة بتسهيل تمويل السوق الوطني بالمنتجات السمكية وتم اللجوء مؤخرا إلى تبني خيار جديد لتوزيع الأسماك يستند إلى إلزامية تفريغ حصة من الأسماك في إطار نظام الولوج إلى الثروة السطحية' اتفاقيات الصيد مع السنغال، والإتاوات العينية التي تم إدخالها من أجل الولوج إلى الصيد الصناعي السطحي. كما أنشئت في أكتوبر 2013 شركة وطنية لتوزيع الأسماك في إطار سياسة الأمن الغذائي المتبعة. وتهدف كل هذه الجهود إلى إدخال المنتجات السمكية في المنظومة الغذائية للمواطن وقد لوحظت تغييرات جذرية في العادات الغذائية الموريتانية نتيجة لذلك. ويبقى هذا التطور مرهونا بما ستحققه الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك في مجال تطوير شراكات إيجابية مع القطاعين العام والخاص.

يعود تاريخ آخر مسح يتناول استهلاك السمك في موريتانيا إلى سنة 2002، حيث قدر استهلاك الفرد 4.3 كلغ للفرد سنويا، ومنذ ذلك الوقت أوضحت دراسات مختلفة زيادة الاستهلاك بنسب، معتبرة عن طريق تقدير كميات السمك المعروضة في الأسواق المحلية التي تتراوح ما بين 30 و40 ألف طن مقارنة بعدد السكان. وعلى هذا الأساس يمكن أن نقدر الاستهلاك الحالي للفرد بما يزيد قليلا عن 6 كلغ للفرد سنويا مع وجود تباينات بين مختلف المناطق، خاصة، في المناطق التي استفادت من النظام المدعوم لتوزيع السمك(كيفه، ألاك). ويعني ذلك حصول تغير كبير في

العادات الغذائية للسكان خلال العشرية الأخيرة، كما يعني الدور المتزايد الذي لعبته منتجات الصيد في الأمن الغذائي[1].

المحور الثالث: دور الأسماك السطحية الصغيرة في التنمية الاقتصادية

يلعب قطاع الصيد دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث يعمل هذا القطاع على الحد من البطالة، كما يعتبر القطاع الأول من حيث العائدات على المستوى الوطني، فمن خلال هذا القطاع ومع الاحتياطات الهامة التي تمتلكها البلاد يمكن أن يُسهم في تنمية البلاد من جهة، ومن جهة ثانية فإن الاستغلال غير المعقلن لهذه الثروة يفتح الباب على مصراعيه لعملية النهب ويقف كل ذلك في وجه التنمية نتيجة تناقص المردودية. كما توسعت الاتفاقيات في هذا المجال بين الدولة والشركاء الدوليين والمحليين الخ.

يحقق الصيد الصناعي في موريتانيا حوالي 90% من كميات الصيد، التي تشكل الأسماك السطحية الصغيرة الجزء الأكبر منها، حيث تصطاد البواخر الأجنبية الجزء الأكبر، وإن كان الأسطول الموريتاني تزايد بشكل معتبر منذ سنوات التسعينيات من القرن الماضي، وهكذا فإن الأساطيل الصغيرة للاتحاد الأوربي ودول الاتحاد السوفيتي سابقا تصطاد لوحدها 80% من الأسماك السطحية الصغيرة من المنطقة الاقتصادية الخاصة بموريتانيا، كما أنه يتم استهداف الأنواع القاعية الأخرى كالرخويات والقشريات من قبل الأساطيل الأجنبية والموريتانية[2]. ويمكن أن نبين مساهمة قطاع الأسماك السطحية الصغيرة في التنمية الاقتصادية من خلال:

1- تطور اتفاقيات الصيد السطحي:

شهد أسطول صيد الأسماك السطحية الصغيرة زيادة معتبرة نتيجة تزايد الطلب الخارجي عليها، حيث عقدت عدة اتفاقيات منذ نهاية الستينيات من القرن الماضي مع اليابان حول صيد الرخويات وصيد التونة بالصنارة، غير أن هذا البلد تحرر تدريجيا من نشاط الصيد ذاته، ليتجه نحو استيراد المنتجات البحرية خاصة من الصيد التقليدي، رغم ذلك مازالت هناك اتفاقية مع موريتانيا حول

---

1 وزراة الصيد والاقتصاد البحري، الاستراتيجية الوطنية لتسيير مسؤول وتنمية ومستديمة لقطاع الصيد 2015-2019، فبراير، 2015م، ص 9

[1] حماية المصايد البحرية من التدهور، دراسة حالة موريتانيا، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، سنة 2008م

صيد التونة، مع الجمعية اليابانية لتعاونيات الصيد، أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي سابقا فان أول اتفاقية وقعت كانت سنة 1974م، حيث كان الاتفاق يتركز حول صيد الأسماك السطحية الصغيرة، وبعد تفكك الكتلة السوفيتية أصبح جزء من الأسطول يعمل تحت الراية الدول الأوكرانية ولتونية ثم ليتوانية. أما في سنة 2003م فقد عقدت فيدرالية روسيا اتفاق تعاون حول الصيد السطحي لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد، وفى سنة 2003م، أيضا وقعت أوكرانيا اتفاقا للتعاون مع موريتانيا. أما بالنسبة للصين فإنها في الطريق لأن تصبح فاعلا مهما في قطاع الصيد الصناعي بفضل بروتوكول اتفاق وقع سنة 2010م مع شركة صينية هوندونغ، ويظل الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي الأهم لهذا القطاع، حيث تصطاد الأسماك السطحية الصغيرة السفن الإيرلندية والأيسلندية والبولونية وليتوانية، ويتنوع الأسطول الاسباني في أصناف أخري، خاصة القاعية الرخويات ولنازلي. لقد تم تقليص صيد الرخويات إلى الصفر ضمن البروتوكول اتفاق موقع للفترة 2012 و2014م، وذلك من أجل الحفاظ عليها من الانقراض بفعل الصيد المفرط[1].

استهدفت سياسات الصيد دمج القطاع في الاقتصاد الوطني، حيث أُنشئت شركات وأُقيمت منشآت أرضية صناعية وسنت قوانين وتشريعات من أجل تنظيم استغلال هذه الثروة بشكل معقلن، فنتج عن ذلك ارتفاع في قيمة صادرات هذا القطاع، حيث أصبح يمثل أحد أهم القطاعات الأساسية المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

2- تطور وحدات الصيد والبني التحتية

شهد قطاع الصيد نقلة نوعية طالت مختلف المجالات، سواء المتعلقة بحجم الكميات المصطادة أو بتلك المتعلقة بحجم الموارد المتأتية منه أو العمالة، بفضل المخطط الذي استهدف تجديد الأساطيل الوطنية وتشييد البني التحتية للتوزيع. وكذا، تطوير صناعات الصيد وترقية التشغيل والرفع من المساهمة في الأمن الخ. ارتفع عدد المصانع خلال الفترة نفسها من 60 مصنعاً إلى 135 مصنعاً تحوز على اعتماد معايير الجودة الأوروبية أي بنسبة زيادة قدرها 125%. وقد بلغت الاستثمارات في مصانع دقيق وزيوت السمك 200 مليون في مدينة انواذيبو وحدها، حيث بلغت صادراتها 76

[1] وزارة البيئة والتنمية المستديمة، مرجع سبق ذكره، نفس الصحة.

ألف طن من دقيق وزيوت الأسماك، بينما بلغ رقم الأعمال 120 مليون دولار سنة 2015م، وأغلب الأسماك التي في هذه الصناعات أسماك سطحية صغيرة[1].

اعتمد قطاع على إستراتيجية إنتاج السفن الموريتانية العصرية، حيث وصلت إلى 31 سفينة في الوقت الحالي بعد أن كانت غير موجودة سابقاً، فيما ارتفعت الكميات المصدرة من 3 آلاف طن من السمك الطازج عام 2009 إلى 26 ألف طن العام الماضي، بنسبة زيادة قدرها 776%.

3- دور صادرات قطاع الصيد الصناعي في التنمية الاقتصادية

كانت الصادرات السمكية في الماضي تمثل نسبة قليلة من الصادرات العامة، إلا أن الوضعية تغيرت مع بداية تطبيق سياسات الصيد والتي عملت الدولة من خلالها على ضمان تسويق الأسماك بمختلف أنواعها وذلك عن طريق الشركة الوطنية لتسويق الأسماك هذه الإجراءات خلقت أثرا إيجابيا على قيمة الصادرات السمكية مما كان له الأثر على الاقتصاد الوطني.

شكلت صادرات هذا القطاع من الأسماك سنة 1990م نسبة 45% من مجموع صادرات البلاد، ولكن سرعان ما ارتفعت لتصل إلى 52.5% سنة 1996م، خلال سنة 2000م، بلغت كمية إيرادات التصدير من الأسماك 29.226 مليار أوقية أي ما يعادل 116940000 دولار أمريكي، حيث شكلت هذه الصادرات 45% من إيرادات التصدير، بينما بلغت سنة 2016م 772,7 ألف طن بعائدات بلغت 241,7 مليار أوقية. بينما بلغت سنة 2016م، 772,8 ألف طن بقيمة 241 مليار أوقية. الجدول التالي يوضح ذلك أكثر[2].

الجدول (2) الصادرات في قطاع الصيد الوطني (بمليارات الأوقية) للفترة 2006-2016م

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	6
الكمية(بآلاف الأطنان)	106,8	143,1	171,4	156,4	193,2	286,7	443,1	391,8	715,6	624,2	8
القيمة	46,0	64,1	66,5	84,0	91,4	122,8	173,0	138,3	198,6	202,1	7

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مصلحة الإحصائيات بوزارة الصيد

يتضح من خلال الجدول(34) أن صادرات قطاع الصيد شهدت تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، حيث كانت سنة 2006م 106,8 ألف طن من الأسماك، بقيمة 46 مليار أوقية، بينما ارتفعت الكمية

[1] Académie Navale Institut Supérieur des Sciences de la Mer (ISSM) Farine et Huile de Poisson de Mauritanie, 2016, p .3.

[1] وزراة الصيد والاقتصاد البحري، مصلحة الإحصائيات بوزارة الصيد

المصدرة سنة 2016م إلى 772,8 ألف طن بقيمة 241,8 مليار أوقية مما يوضح أهمية القطاع الذي تحتضن مدينة انواذيبو أغلب أنشطته.

4- دور الصيد في المساهمة في ميزانية الدولة

إن وجود وزارة خاصة بقطاع الصيد في موريتانيا يعتبر أوضح دليل على أهمية قطاع الصيد خاصة قطاع الصيد الصناعي بالنسبة للاقتصاد الوطني، حيث يغذي هذا القطاع ميزانية الدولة من ما يدخره من إيرادات مالية ذات أهمية بالغة تتجسد في حقوق التصدير والغرامات والإتاوات والضرائب المباشرة، هذا القطاع هو الوحيد من نوعه من حيث تفرع وتعدد مصادر دخله بالنسبة للميزانية العامة للدولة وبالتالي أصبح الأول من حيث جلب العملة الصعبة للبلاد، وقد ساهم مساهمة كبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني، ودعامة أساسية لميزانية المدفوعات التي يوفر لها 40% من مجموع واردات البلد من العملة الصعبة، قد بلغت الإيرادات من هذا القطاع 241 مليار أوقية وهو ما يمثل 42% من إيرادات الميزانية سنة 2016م. الجدول التالي والشكل التاليين يوضحان ذلك أكثر:

الجدول (3) نسبة مساهمة قطاع الصيد في الاقتصاد الوطني من 2006-2016م

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة مساهمة قطاع	13	18	15	23	18	18	23	1	29	38	42

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مصلحة الإحصائيات بوزارة الصيد

الشكل(4) تطور نسبة مساهمة قطاع الصيد في ميزانية الدولة

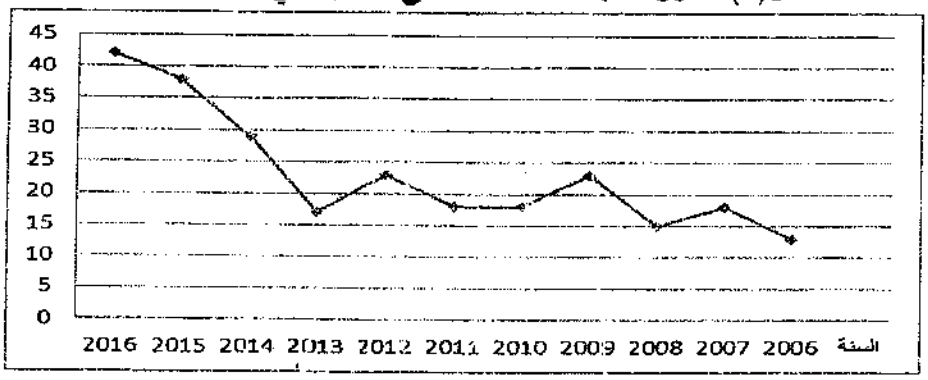

يتضح من خلال الجدول(3) والشكل(4) أن مساهمة القطاع في ميزانية شهد تطورا كبير خلال السنوات التالية حيث بلغت نسبة المساهمة 42% سنة 2016م، بعد أن كانت في سنة 2006م 13% فقط، يرجع ارتفاع هذه النسبة للجهود الكبيرة للحكومة من خلال تطبيق سياسات وتنفيذها على أرض الواقع الخ.

5- مساهمة قطاع الصيد في الناتج الداخلي الخام

حقق قطاع الصيد الصناعي للناتج الداخلي الخام نتائج كبيرةً، حيث وصلت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام 4،16% من الناتج المحلي 1990م لترتفع إلى 4،20% ثم 42% سنة 2016م من الناتج المحلي الوطني، مما يوضح المكانة الرفيعة التي يتبوؤها هذا القطاع بمرور الوقت داخل الاقتصاد الوطني.

6- تطور كميات الإنتاج في المنطقة الاقتصادية:

تطل موريتانيا على واحد من أغنى الشواطئ عالميا على امتداد 700 كيلومتر، منها منطقة اقتصادية خالصة تقدر مساحتها بـ 234 ألف كيلومتر مربع، إضافة إلى جرف قاري عريض مساحته 39 ألف كيلومتر مربع. تتميز هذه المنطقة بوفرة وتنوع مواردها السمكية ذات الجودة التجارية العالمية، حيث توفر أكثر من 600 نوع من الأسماك، من ضمنها 200 نوع ذات قيمة تجارية مهمة، ونتيجة لتلك العوامل ارتفعت كميات الإنتاج من الأسماك في السنوات الأخيرة، بسبب سياسات الدولة في هذا المجال، وتطور الأساطيل وارتفاع وحدات التصنيع والعائدات المادية الكبير، حيث وصلت كمية الإنتاج سنة 2016م 617833 ألف طن ،موزعة بين الأسماك السطحية التي بلغت كمياتها 535029 ألف طن، والأسماك القاعية ذات القيمة التجارية كبيرة 67505 ألف طن، ثم القشريات 13537 طن تليها القشريات 1762 ألف طن.

الجدول (4) إنتاج الصيد الصناعي في المنطقة الاقتصادية الخالصة الموريتانية للفترة 2006-2016م

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الأسماك السطحية	449 538	764 660	870 903	743 275	922 863	938 233	604224	244620	556 707	429 982
الأسماك القاعية	19 723	27 430	20 501	26 466	28 688	36 163	22403	21482	22 626	31 709
الرأس قمبات(الرخويات)	19 023	24 069	23 816	26 424	14 191	17 786	25286	18748	19 937	16 424
القشريات	3 593	6 763	3 930	3 183	3 548	4 909	2441	267	7 476	2 200
المجموع بالطن	491 877	822 922	919 150	799 348	969 290	997 091	654354	285117	606 746	480 315

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مصلحة الإحصائيات بوزارة الصيد

يتبين من خلال الجدول(4) إن إنتاج الصيد الصناعي بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بموريتانيا شهد تطورا كبيرا في السنوات نتيجة للأسباب الآنفة الذكر، حيث بلغت كمية الإنتاج سنة 2016م 617833 ألف طن، حيث كانت سنة 2006م 491877، وتشهد كميات الأسماك السطحية ارتفاعا

كبيرا في كميات الإنتاج، حيث وصلت 535029 سنة 2016م بدل أن كانت 449538، بفعل تطور وحداتها الصناعية في السنوات الأخيرة ،وزيادة مرودها المادي، كذلك بالنسبة للأسماك القاعية ذاك القيمة التجارية، بينما شهدت الكميات في الأصناف الأخرى تذبذبا في الإنتاج نتيجة للضغط عليها وسياسات الدولة في سبيل المحافظة عليها وتخفيف الضغط عليها.

تشهد كميات الإنتاج في قطاع الصيد التقليدي هي الأخرى تطورا كبيرا في المنطقة الخالصة لموريتانيا، بعدما كانت الكميات قليلة نتيجة لضعف القطاع في السابق وبدائية وسائل الإنتاج.

الدول التالي يوضح لنا تطور كميات الإنتاج بالمنطقة الخاصة بموريتانيا:

الجدول (5) إنتاج الصيد التقليدي والشاطئ بالمنطقة الاقتصادية الخالصة الموريتانية للفترة 2006- 2016م

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
تقليدي شاطئ	46 116	62 674	100 735	114 247	180 109	164 885	191 003	251 427	301 539	357 351	485 717

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مصلحة الإحصائيات بوزارة الصيد.

يتبين من خلال الجدول(5) أن إنتاج الصيد التقليدي والشاطئ شهدا تطور كبيرا في السنوات الأخيرة، وذلك راجع لسياسات الدولة الرامية لتطوير هذا القطاع الحيوي والدفع بعملية التنمية من خلال زيادة البني التحتية وتطوير منشآته الأرضية وعمليات التكوين المهني الخ، وقد شهدت كميات الإنتاج تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، وصلت سنة 2016م إلى 485717 ألف طن من الأسماك، بينما كانت في حدود 46116 ألف طن سنة 2006م.

رغم أهمية قطاع المصايد البحرية في بالمدينة بشكل عام والأسماك السطحية بشكل خاص، فإنه يعاني من مشاكل بيئية كبيرة نتيجة تسارع وتيرة الاستغلال من جهة، وتطور المدينة وتزايد أعداد سكانها من جهة أخرى، حيث أدت عمليات الاستغلال إلى ظهور سلسلة من الآثار السلبية نجمت عنها اختلالات في التوازنات البيئية وذلك بفعل الاستغلال المجحف للموارد السمكية خاصة الأسماك ذات القيمة التجارية، حيث تناقصت بعض هذه النوعيات مما جعلها عرضة للانقراض، يضاف إلى ذلك تطور استغلال الأسماك السطحية الصغيرة وتزايد منشآتها الصناعية على طول شاطئ انواذيبو وما ينجم عن ذلك في المستقبل من إضرار بيئية كبيرة، يضاف إلى ذلك ظهور مختلف أنواع التلوث البحري خاصة في منطقة انواذيبو، وقد ساهم في ازدياد هذه الآثار السلبية

أيضا تطور المراكز الحضرية بالمدينة، من خلال النفايات المنزلية والصناعية التي تلقى مباشرة في البحر دون معالجتها مما سيشكل ذلك أيضا خطرا على الموارد السمكية والبيئة الساحلية البحرية.
على الرغم من أهمية السياسات والتدابير المتخذة لمواجهة هذه الآثار السلبية إلا أنها ما زالت بحاجة إلى الكثير من التفعيل والتطوير لكي تتلاءم والمتغيرات الحاصلة على مستوى هذا القطاع.

الخاتمة

يشهد قطاع الصيد في موريتانيا نمواً كبيراً، مع ارتفاع عدد العاملين في القطاع خلال الفترة الماضية، مع زيادة كبيرة في حجم الإنتاج السمكي من المنطقة الاقتصادية خالصة لموريتانيا. يقدر المخزون السمكي من كافة العينات السمكية في موريتانيا بنحو 1.8 مليون طن سنوياً.

يعتمد اقتصاد موريتانيا بشكل كبير على تصدير السمك التي تعتبر مدينة انواذيبو مركز أنشطته، حيث تمثل الأسماك 58% من صادرات الدولة، كما أن عائدات بيعها تمثل 10% من الناتج المحلي القومي و29% من الميزانية ونحو نصف مصادر العملة الصعبة كما أن قيمة الصادرات وصلت إلى 689 مليون دولار نهاية العام 2017م، بعد أن كانت تقدر ب 222 مليون دولار عام 2009، أي بنسبة زيادة قدرها 21%. ارتفعت عائدات القطاع من العملة الصعبة من 350 مليون دولار عام 2009 إلى 835 مليون دولار 2017م، أي بنسبة زيادة قدرها 138%.

وقد أدى انتهاج السياسات المتعلقة بالصيد، إلى مساهمة هذا القطاع بصفة كبيرة في دفع عجلة التنمية بالبلاد بشكل عام ومدينة انواذيبو التي تحتضن معظم منشآت هذا القطاع بشكل خاص، حيث ساهمت مختلف قطاعاته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة.

فعلى مستوي قطاع الصيد التقليدي والشاطئي بالمدينة، شهد تطورا كبيرا بفعل تطوير الصيد الشاطئي ودخول أساطيل أجنبية في هذا المجال، ساهم بصفة كبيرة في دمج الكثير من العمالة خاصة العمالة غير مدربة، كما أصبح يمون الأسواق الداخلية بالأسماك اللازمة، كما أن جزء هاما أيضا من إنتاجه أصبح يوجه نحو الأسواق الخارجية، مما كان له الأثر الايجابي على ميزانية الدولة بصفة خاصة والمواطنين بصفة عامة، على الرغم من المشاكل التي يعاني منها والتي تشكل عائقا أمام تطوره.

أما قطاع الصيد الصناعي بالمدينة التي تحتضن أغلب أنشطته، فقد ساهم هو الآخر بشكل كبير في تنمية البلاد وذلك باعتباره أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني، حيث يلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يعتبر القطاع الأول المصدر على المستوى الوطني،

حيث يساهم بنسبة معتبرة في ميزانية الدولة والناتج الداخلي الخام، يضاف إلى ذلك توفيره للكثير من فرص العمل، مما يساهم في الحد من البطالة.

ومن أجل مساهمة القطاع في الأمن الغذائي قامت الحكومة بإنشاء شركة لتوزيع الأسماك بالولايات الداخلية وبيعها بثمن رخيص حتى تكون في متناول المواطنين، كما قامت بتعزيز الرقابة والتفتيش وترقية التكوين في مختلف المجالات ذات الصلة الخ...

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي يلعبه هذا القطاع إلا أنه مع مازال يعاني هو الآخر من معوقات تقف عائقا أمام تنميته وتطوره بشكل أفضل.

التوصيات العلمية:

في سبيل المساهمة في تنمية المصايد البحرية بشكل عام ومصايد الأسماك السطحية بشكل خاص بالمدينة، والحد من الآثار السلبية التي تضر بها وتؤثر بدورها على المدينة ونموها الحضري، اقترحنا مجموعة من الحلول في هذا المجال لعلها تساهم في تطور هذا القطاع والحد من مخاطر الآثار البيئية السيئة التي أصبحت تهدد مستقبله بالمنطقة.

أ- الحد من التوسع المجالي والعمراني للمدينة، من خلال توقيف توزيع القطع الأرضية وعمليات البناء.

- نقل المنشآت الصناعية مقامة بالقرب من الشاطئ؛
- إنجاز مصنع لتصفية المياه الصناعية والمنزلية الملوثة؛
- إنجاز مركز لتسيير النفايات الصلبة؛
- تحديد طبيعة ونوعية الموارد البحرية ومجالات انتشارها ومناطق تواجد الأنواع التجارية منها؛
- تحديد المخزون ومستويات الإنتاج السنوية، حيث أن ذلك يساهم في وضع خطط للإنتاج السمكي بشكل مستديم؛
- الحد من انتشار مصانع دقيق السمك ومشتقاته بما لها من ضرر على الثروة السطحية؛
- القيام بالدراسات الخاصة بتأثير العوامل البيئية والأنشطة البشرية على الموارد؛
- تعزيز قدرات الإدارة المركزية والميدانية، من أجل تدعيم تنفيذ مخططات استصلاح المصايد وإنشاء لجنة لمتابعة وتقييم سياسات الصيد، تعزيز مؤسسات البحث والتكوين في هذا المجال.

المراجع:

سيد أحمد ولد محمد الأمين، أثر الظروف الجغرافية في استغلال الثروة السمكية في موريتانيا، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الجغرافيا، جامعة الملك سعود، 1984م

– سيد أحمد ولد أحمد، حماية المصايد البحرية من التدهور، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة ماجستير في الجغرافيا، تخصص تهيئة إقليمية، كلية علوم الأرض، الجزائر 2008م

– سيد أحمد باهن، الديناميكية المجالية لمدينة انواذيبو، رسالة ماستر، 2017م

– وزارة الصيد والاقتصاد البحري، مصلحة الإحصائيات.

– وزارة الصيد والاقتصاد البحري، الاستيراتجية الوطنية لتسيير مسؤول وتنمية ومستديمة لقطاع الصيد 2015–2019، فبراير، 2015م

الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة وبالتنمية المستديمة، برنامج التنوع الحيوي، الغاز والنفط، أطلس بحري للمناطق الهشة في موريتانيا، 2013م

اتحادية الصيد التقليدي بنواذيبو.

مقابلة مع علي ولد أمبارك قبطان يعمل في النقل البحري 2019م.

JEYED ; Relations environnement et évolution spatio temporelle des petits poissons pélagiques dans le système d'upwelling de la zone NW africaine .Université du Littoral Côte d'Opale.2016

Académie Navale Institut Supérieur des Sciences de la Mer (ISSM) Farine et Huile de Poisson de Mauritanie, 2016

Stratégie de développement de la ville de Nouadhibou, novembre 2000